

الحوار وقوة اليمن

> كم تزد الأحداث والأزمات الشعب إلا يقيناً بأن الله حام وحارس لهذه البقعة من الكون وأهلها الذين وصفهم الله تعالى بأصحاب العقول المستنيرة ووصفهم رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بالإيمان والحكمة، ولذلك فإن المؤامرات التي تحاك ضد اليمن صباح مساء بفشلها الله من فوق سبع سموات ويضخ أمر القائمين عليها أمام الملائكة وينجي الله الشعب من آثار ذلك التآمر والحقد الذي يدبر لليمن الأرض والإنسان والدولة. لقد شهدنا خلال الأسبوعين الماضيين أحداثاً كادت أن تهدم الوحدة الوطنية وتشق الصف، وتزامنت الأحداث ذات المنبت الواحد وتالت المكائد في اتجاه واحد، وركن المدبرون لها أن الوضع في اليمن قد انفجر، أما المكلفون بتنفيذها فإنهم لا يدرون ما المقصود من تلك الأقوال والأفعال ولم يدركوا أن ذلك تأمر على وحدة الأرض والإنسان والدولة اليمنية، وأخذ كل منهم ينفذ الدور الذي أسند إليه بعناية ومجاهرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الحياة السياسية، وكان لتوزيع أدوار التنفيذ أثره الذي يوحى بالانفجار والتكالب على يمن الإيمان والحكمة، ثم نشرت وسائل الهدم والتدمير لإشاعة الفوضى وإدكاء نار الفتنة، فلما من الحاقدين أنهم قد تمكنوا من ترحيل الإيمان والحكمة من أرضها الطيبة والمباركة، ولم يدركوا أن ذلك مرتبط بالعناية الإلهية.

إن الأقوال والأفعال الشيطانية التي خطط لها

الحاقدون والناقمون على اليمن ونفذها من أصابهم الغرور والكبر وورهنوا أنفسهم للغير ينفذون العدوان المصين على الوحدة الوطنية إرضاء لأعداء الانسانية، قد أظهرت عظمة الإيمان وسمو الحكمة لدى أبناء اليمن الذين فوتوا الفرصة على المتآمرين والحاقدين وتجاوزوا تلك الأقوال والأفعال التي تزامنت بإحكام المخططين والمدبرين وغباء المنفذين الذين لا يدرون بخطورة أقوالهم وأفعالهم التي كادت أن تشق الصف الوطني، ورغم ذلك التزامن وتلك الدقة في التخطيط إلا أن الله قد كشف أمرهم وأهم أهل الإيمان والحكمة الصبر والتصبر في ردود الأفعال، وتمكن الخيرون من تجاوز تلك الفتنة بقوة الإيمان وعظمة الحكمة.

إن المشهد السياسي الملتهب بات اليوم مصحفاً بالإيمان والحكمة ومهما وضعت من الألفاظ إلا أن الله تعالى كخيل بإبطال مفعولها ليمضي اليمنيون صوب الحوار الوطني من أجل الوصول إلى كلمة جامعة وشاملة تنهي كل أنواع التناحر والتناقض وتخرج الوطن إلى بر الأمان، وليس ذلك على الله بعسير ولا على أصحاب الحكمة والإيمان بالمستحيل، فإذا انغمس اليمنيون بحبل الله المتين ومضوا في إنفاذ أمره بالالتزام بالوحدة فإن كيد الشيطان ضعيف أمام الإرادة الإلهية، فالحوار طريق للنجاة وتحقيق الخير للكافة دليل على قوة الإيمان وصواب القرار.



د. علي الغزالي

التاريخية نوراً وذكرًا، لأن الحوار بالكلمة هو البديل عن الاحتراب والافتتال وهو قارب النجاة الذي ينقل الناس كافة إلى بر الأمان.

إن التفكير المستنير هو الانطلاق المباشر إلى الحوار دون الالتفات إلى الوراء أو الركوع إلى الغير أو الاستقواء بالشيطان، فمشكلات اليمن وأبنائها لا يحلها إلا أبناء اليمن.. فلننطلق جميعاً صوب بوابة الحوار دون تردد أو تخاذل، فمن أسندت إليه مهمة الحوار ينبغي أن يفكر بحجم اليمن وأن يستلهم التاريخ، وأن يدرك أن قوة اليمن في وحدتها، وعزة اليمنيين في تماسكهم، وشموخهم في إنجازهم للحوار ليقدموا النموذج الأكثر إشراقاً والأعظم لقا والأكثر قوة والأبلغ أثراً إيجابياً بإذن الله.

ستنهار حكومة الباسندوة!!



إقبال علي عبدالله

مأساوية عنوناتها الأولى «الانفلات الأمني».. فالمجتمع الدولي وكذلك الاقليمي والعربي أدرك من خلالها ما تعيشه البلاد من كوارث وليس أزمتات فقط.. إن حكومة باسندوة، أثبتت فشلها وبامتياز

في ادارة البلاد، وأنها استهوت العيش وتنفيذ برامجها الهزلية على الاعانات والشحت وليس تفعيل عجلة التنمية التي لا يبالغ لو قلنا وأكادنا أنها توقفت تماماً، وكان كل ما عملته حكومات المؤتمر الشعبي العام ورئيسه الزعيم علي عبدالله صالح خلال الثلاثة عقود الماضية من إنجازات ابهرت الأعداء قبل الاصدقاء كأنها في ظل حكومة الباسندوة فاقدة الأهلية، هي جزء من ماضي يجب التخلص منه وكان الانتقال إلى المجتمع المدني بدلا من القبلي المتخلف هو أهم ما يجب أن تنفذه الحكومة التي تؤكد اليوم أن أيامها باتت معدودة خاصة وأن الغليان وصل إلى كافة فئات الشعب..

ولعل من المفيد القول هنا إن استمرار الانفلات الأمني والتدني في معيشة الشعب قد أكسب المؤتمر الشعبي العام مزيداً من التفاف وحب الناس له وزاد الزعيم علي عبدالله صالح تمسك الشعب به.



> من البدهي أن اليمن ومنذ التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمرة وتحديدًا منذ تشكيل حكومة «الوفاق» التي جاءت بها المبادرة.. أقول إنه من البدهي القول: «إننا دخلنا النفق المظلم» أنا لست متشائماً بل إن الواقع المعيش والملموس لا يبعث على التفاؤل.

عام على توقيع المبادرة، والأزمة السياسية لم تراوح مكانها، بل العكس ازدادت أحزاب اللقاء المشترك- التي اقتعلت الأزمة لانقضاض على السلطة دون الاحتكام للشريعة الدستورية والارادة الشعبية- شراسة وكشرت عن انيابها خاصة حزب الإصلاح الاسلامي المتشدد الذي يقود أحزاب المشترك، ولعل الواقع الأمني اليوم يؤكد ذلك إلى جانب الكثير من المفرزات الاقتصادية والخدعة والاجتماعية.. وقد احتل الجانب الأمني الصورة في هذه المفرزات.. فالانفلات الأمني المخيف الذي تشهده غالبية البلاد إن لم تكن البلاد كلها هو القراءة الأكثر وضوحاً في المشهد مما عكس ذلك على جميع المجالات، وجعلنا نشعر بخوف من المجهول خاصة وشعورنا بالدخول في النفق المظلم بدأ ملموساً لكل واحد منا كباراً وصغاراً.. فمع كل يوم بل كل ساعة تتوارد الأنباء من كل مكان في اليمن عن حادث أمني مخيف، إرهاب، قتل، تفجيرات، تقطعات، وغيرها من الأفعال التي نرى ونلمس وصمت وتجاهل حكومة الوفاق ورئيسها



علي عمر الصيعري

ديمقراطية الاغتيالات

> (نحن أمام مرحلة اغتيالات سياسية، لا نريد من «تركيا» إرسال ثلاث سيارات إسعاف وأكثر من خمسة آلاف مسدس..) هذا ما قاله النائب في البرلمان الشيخ نبيل الباشا يوم أمس الأول «السبت» بعد أن تأكد للراي العام المحلي صحة النوايا المبيتة من قبل حميد الأحمر وعصيته لا اغتيال كبار قادة المؤتمر الشعبي العام وفي مقدمتهم سلطان البركاني والدكتور أحمد عبيد بن دغر والشيخ علي سنان الغولي وآخرين، إثر الاعتراف الذي أدلى به مجند في فريق الاغتيالات التابع للقياضي في حزب الإصلاح (الإخوان المسلمين) حميد الأحمر «صدام الوائدي» «عاماً» أحد المجندين في الفريق البالغ عدده (٤٥) وانتقارياً، وعليه فقد صحت معلومات المجند «الواقدي» التي أدلى بها لصحيفة «اليمن اليوم» في اللحظة الأخيرة لتراجعه عن تنفيذ هذه المهمة القذرة.

وكنت- في العدد الماضي- نهيت إلى ما يدبّر في الخفاء من تواتر مسلسل اغتيالات يطال كبار الضباط العسكريين، فإذا بي أتفاجأ بمسلسل يدبّر ضد القيادات المؤتمرية وعدد من المشائخ والسياسيين كذلك، والذي أنيط به اغتيال أكثر من (٤٥) قيادياً وشيخاً وضابطاً كبيراً، قياساً بالعدد الذي كشف عنه المجند «صدام»، ناهيك عن مرافقيهم، في الوقت الذي اخفى حميد وأخوته من مسرح الأحداث منذ قرابة شهر كامل آثار لدي هذه التوجسات كما هو عند البعض من الزملاء.

ومن المفارقات الغريبة أن نسع من المندوب الدولي «في عمر» الأسطوانة التي استمرأ تكرارها كلما قدم إلى اليمن، والقائلة: بأن مجلس الأمن والدول الراعية للمبادرة الخليجية هم الآن يصد اتخاذ عقوبات صارمة في حق من يعرقل مؤتمر الحوار الوطني، وقد مضت عليه أشهر عدة وهو لا يمل من تكرار هذه الأسطوانة عندما يهجم بمغادرة اليمن.. وعند ما سأله أحد صحفيي «واشنطن بوست» عن موعد الإعلان عن كشف أسماء أولئك المعرقلين للمبادرة ومؤتمر الحوار، قبل ثلاثة أسابيع، كانت إجابته بأن الموعد لم يحن بعد، في تلميح دبلوماسي بأنه لم يتأكد لمجلس الأمن والدول المعنية بتنفيذ المبادرة الخليجية أسماء المعرقلين.

واليوم ماهي الحقائق تكشف- وبشهادة شاهد كان من أهلها- عن أسماء من يقف وراء هذه العرقلية بل من يسعى إلى تدمير المبادرة برمتها والعودة باليمن إلى مربع الصفر حيث الحرائق والدمار والفتنة التي لا تبقى ولا تذر، بدلا عن تضيق الوقت في حوارات جانبية وصرف الأنظار عن المتآمرين بالانفجار بمسألة صواريخ الحرس الجمهوري والمؤتمرات الهامشية وغيرها.

إن مسألة الاغتيالات السياسية والعسكرية لهي دليل كافير على تورط حميد الأحمر وخوانه وعصائبيته والجنات المتشدد في حزبهم «الإصلاح»، فإذًا ينتظر هذا الموقف الدولي بعد؟ وبما أن حميد الأحمر - بحسب ماسعته - متواجد حالياً خارج اليمن، ويقال إنه في دولة جنوب أفريقيا برعي مصالحه، فإن الفرصة متاحة أمام «الانتربول» الدولي لاستدعائه ومواجهته بالمعلومات التي صبت في صحيفة اتهامه، ومن معه، بقرعة صبت في صحيفة اتهامه، وهي عقد تنفيذ بنود المبادرة في مرحلتها الثانية وهي عقد مؤتمر الحوار.. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان المستوجب على الحكومة واللجنة العسكرية العليا أن تأخذ بجديّة هذه المعلومات الخطيرة التي أدلى بها شاهد موثوق به عن مسلسل الاغتيالات التي اتخذت الطابع السياسي كذلك لتصبح تقليداً ديمقراطياً من طراز جديد لا يستسيغ سوى المتآمرين بغواية دماء الشرفاء من قادة هذا الوطن، بدلا عن صرف الأنظار بمسألة الصواريخ والمسددات التركية والكهرباء بالرياح الموسمية التي تفتق عنها عقل نهابة المال العام.

زاوية حارة

قرارات جنوية

فيصل الصوفي



معظم فصائل الحراك الجنوبي ترى أن حل القضية الجنوبية يكمن في أمر واحد هو فك الارتباط بين الشمال والجنوب، ولذلك هي ترفض المشاركة في مؤتمر الحوار الوطني، وتدعو إلى مفاوضات ثنائية برعاية دولية، بينما ينظر الحزب الاشتراكي اليمني إلى القضية بوصفها مشكلة عميقة في صلب المشكلة اليمنية الكبرى، وأن حلها لا بد أن يكون جزءاً من حل شامل لأزمة الدولة في اليمن عموماً، وأن فك الارتباط ليس حلاً، والوحدة بشكلها الحالي ليس حلاً أيضاً كما قال الدكتور ياسين سعيد نعمان.. وفي الوسط هناك فصائل حراك جنوبي من صنع «شمالي» وجهات نظرها معروفة، ويراد تنصيبها ممثلاً للحراك في مؤتمر الحوار الوطني، وذلك لا يعني شيئاً بالنسبة للقضية الجنوبية..

الحزب الاشتراكي اليمني والحراك الجنوبي هما حاملوا القضية الجنوبية، ويستطيع الحزب التأثير في الحراك للتخلي عن تصلبه، وهناك في دول الجوار مؤثرون آخرون أيضاً يمكنهم إقناع الحراك بالمشاركة في مؤتمر الحوار الوطني لمناقشة القضية الجنوبية ووضع الحلول التي ترضي الجنوبيين.. لكن هذا يتطلب المساعدة من رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق الوطني من خلال اتخاذ قرارات عاجلة- مهما كانت مكلفة- لتلبية المطالب المشروعة، التي سيكون من شأنها القبول بالمشاركة في الحوار، ومن هذه المطالب ما ورد في النقاط الاثنتي عشرة التي طرحها الحزب الاشتراكي أواخر ابريل الماضي، وتبنتها اللجنة الفنية ضمن النقاط العشرين التي رفعتها إلى رئيس الجمهورية.

فعلى سبيل المثال.. هل كثير على الجنوب قرارات عادية مثل إعادة ما تبقى من المدنيين والعسكريين إلى الوظائف التي فقدوها بسبب تقاعد مبكر أو غيرهم، وتعويضهم عن الفترة السابقة؟.. المتقاعدون في الجنوب يشكلون نسبة (٧٠٪) من إجمالي المتقاعدين في عموم اليمن، ومعروف أن أوضاع المتقاعدين المعيشية سيئة للغاية في عموم البلاد، ومعنى هذا أن (٧٠٪) من هذه المعاناة تقع في الساحة الجنوبية، فضلاً عن أن خصخصة القطاع العام كالمصانع والتعاونيات والمؤسسات والشركات والمزارع حدثت في الجنوب فقط، وتم التخلي عن العاملين فيها لأن الخصخصة تفلتت من الضوابط، فالحكومة تركت المشتري لتلك المصانع والمؤسسات يطردون العمال، وهذه مظلمة أخرى، فهل كثير على الجنوب أن تقوم الحكومة بإزالة مظالم هؤلاء، وهي مظالم من صنع الحكومة التي خصصت بلا عقل وتركت المتقاعدين لمعاناتهم؟

هل كثير يا ناس إعادة منزل علي سالم البيض لصاحبه وإعادة منازل الآخرين التي سلبت منهم بعد حرب ١٩٩٤م؟ لقد تم السطو على ممتلكات عامة وتم السطو على الأراضي بطريقة غير مشروعة، وتم تملك مبانى وزارات وسفارات ومكاتب حكومية وحدائق عامة وملاعب أطفال لأشخاص نافذين، ووزعت الأراضي بطريقة تتعارض مع النظر إلى الأراضي كقضية وطنية.. فما الذي يمنع إصدار قرار أو قانون يعيد النظر في تلك التصرفات ويعيد ممتلكات الدولة للدولة؟

كفاية صفر!!

اعتمد وزير المالية صخر الوجيه الحافظ الشهري لموظفي جامعة صنعاء فقط والغاه على موظفي الجامعات اليمنية الأخرى «عدن، تعز، حضرموت،

الحديدة، إب، ذمار، البيضاء، عمران... الخ»

وهذه بادرة خطيرة من معالي الوزير في عدم التعامل مع موظفي الجامعات الحكومية بعبء واحد ولماذا أهتم بجامعة صنعاء فقط وضرب بموظفي الجامعات الأخرى عرض الحائط رغم ان الحافظ الشهري لموظفي الجامعات اليمنية معتمد للجميع دون استثناء خلال الفترة السابقة، لكن بهذا التصرف هل هو بهدف خلق فوضى وتعكير الأجواء وإيقاف الدراسة في الجامعات اليمنية لكي يحقق المشترك هدفه الذي عجز عن تحقيقه في الفترة السابقة وهو تغيير رؤساء الجامعات لأن حزب الإصلاح فشل في تغيير رؤسائها في العامين الماضيين رغم ما قام به من جهود كبيرة في محاولة لخلق الفوضى واقامة المسيرات المسيسة ولم ينجح إلا في تغيير رئيس جامعة صنعاء فقط، المعين بقرار رئيس الجمهورية وحل محله رئيس جامعة بقرار من رئيس الوزراء مخالفة للقانون.

اعتماد صخر الوجيه الحافظ الشهري لموظفي جامعة صنعاء فقط في حين تم حرمان موظفي الجامعات الأخرى لماذا؟! اين الضمير واين الحرص على عدم تعطيل الدراسة الجامعية؟ ولماذا هذه التفرقة والتمييز بين أبناء اليمن؟! ان تعنتت وزير المالية لن يؤدي إلا مزيد من التصعيد والفوضى وتعطيل الدراسة..

لقد سقط قناع صخر الوجيه وظهر وجهه الحقيقي حيث كنا نظن صخر الوجيه ملتزماً ومدافعاً عن الدستور والقانون ومطالباً بحقوق المواطنين المالية والوظيفية والمدنية وكان مع المسار عين ضد رفع أسعار المشتقات النفطية وخاصة الديزل واغترينا به عندما كان ضمن منظمة برلمانيون ضد الفساد.

لقذب وجدنا صخر الوجيه وزير المالية يتصرف بعنصرية حيث فضل موظفي جامعة صنعاء واستهتر بموظفي الجامعات الأخرى وكانهم ليسوا يمينيين!!

حيث ان موظفي الجامعات اليمنية قد طرقت كل الابواب لانصافهم في عدم حرمانهم من صرف الحافظ الشهري

خلال وقفتهم الاحتجاجية امام مجلس الوزراء الاسبوع الماضي تم مهاجمتهم من قبل جنود الفرقة الأولى مدرع والاعتداء عليهم بالضرب.. يا للعجب!!

هكذا يتصرف وزراء المشترك حيث يخلقون الفوضى كي يعرقلون سير عملية التحضير لمؤتمر الحوار الوطني بدليل قيام وزير المالية صخر الوجيه بتعمد عدم صرف مستحقات موظفي الجامعات اليمنية «الحافظ الشهري» ما عدا جامعة صنعاء فقط بالإضافة إلى عدم صرف مستحقات المدرسين والاطباء وموظفي رئاسة مجلس الوزراء رغم وجود اعتمادات في الموازنة.

وفي حين يقوم صخر الوجيه بالتعنت وعدم صرف حقوق الموظفين يقوم باستلام مستحقات مالية من مجلس النواب رغم علمه بأن هذه مخالفة لنص المادة (٧٧) من الدستور التي تنص على عدم استحقاق رئيس الوزراء ونوابه والوزراء للمكافأة المحددة في قانون نواب الشعب اذا كانوا اعضاء في مجلس الوزراء.

هذا بالإضافة الى قضايا الفساد التي سردها عضو مجلس النواب عبده محمد بشر الاسبوع الماضي خلال جلسة مجلس النواب ومن هذه القضايا:

- صرف صخر الوجيه ٢٧ مليون دولار باسم اجور الحمامين في قضية موانئ دبي التي سبق وصراف ٢٥ مليون دولار لحماميها بالإضافة الى تهم أخرى تمثل اقطاع ٧ مليارات من ايرادات النفط ووردها صخر الوجيه الى حساب خاص.

- عدم الغاء عقود الحاقولين الذين اثبتت تقارير رسمية تورطهم في تهريب المشتقات النفطية بالإضافة الى تلاعب وزارة المالية في ارقام معونة النفط ببارق ٦٢ مليار ريال، والتلاعب في أرصدة قرض بـ ٩٨٠ الف دولار مقدمة من مجهول، وقام صخر الوجيه بفتح خطاب اعتماد لأحد تجار الكهرباء بـ ٢٢ مليون دولار قبل تركيب المحطات وصرف ٢٥٠ مليون لتاجر قيمة مولدات وهمية في صعدة.

كما ألغى صخر الوجيه (٢٦٢٠) مشروعاً معتمداً في



الموازنة بـ ٢ مليار و٤٠٠ مليون صرف ٤ مليارات مشاريع خارج الموازنة.

لقد بلغت التجاوزات للصفح الذي قام به وزير المالية صخر الوجيه ٥٠٤ مليارات وينسبة ٣٦٪، يا للعجب ونستغرب من تعمد وزير المالية تأخير تقديم عرض مشروع الموازنة العامة للدولة على مجلس النواب، هل لعدم تمكن اعضاء مجلس النواب من الاطلاع بصورة كافية على الموازنة، وبالتالي اتهام كتلة المؤتمر الشعبي العام بأنها تخلق الاضطرابات لإفشال مؤتمر الحوار الوطني!!

في حين كان مجلس النواب هو من يستقبل شكاوى المواطنين مدنيين وعسكريين في ظل تجاهل حكومة الوفاق لذلك رغم انها المسؤولة وهذا من صلب عملها..

فمن يخلق الفوضى والاضطرابات ويخالف ويتنقى بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمرة هل هو المؤتمر الشعبي العام؟ أم صخر الوجيه وباسندوة والمشاركين؟ ولماذا يقوم صخر الوجيه بخلق الكراهية بين موظفي الجامعات اليمنية والاحقاد من خلال التمييز وعدم المساواة في الحقوق والواجبات تحمكهم المسئولية معالي وزير المالية..

وان ابناء اليمن متساوون في الحقوق والواجبات وسبحان الذي لا يتغير يا وجيه وكفاية صخر.